سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا

موجكة كوتشوك كالاش*

ملخص

كان تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية في نوفمبر 2011 بمثابة نقطة تحول في تاريخ الجامعة الممتد على مدار 66 عاما. فبإدانة النظامين السوري والليبي بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد شعبيها أقرت الجامعة أن مطالب الشعوب العربية مشروعة. وبإتخاذ مثل هذه القرارات، أوضحت الجامعة أن بإمكانها التحرك بعيدا عن أفكار مثل القومية العربية والوحدة العربية لتحقيق المزيد من التكامل مع النظام الدولي.

من ناحية أخرى، فإن وجود أنظمة سلطوية في معظم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية يجعل من الصعب اعتبار قرارات الجامعة العربية خطوات داعمة للديمقراطية. لذلك فإن الموقف الديمقراطي للجامعة ما هو إلا نتاج ضغوط الثورات وتوافقها مع مصالح بعض الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن تعزيز الديمقراطية في المنطقة يبدو كأنه رغبة غير حقيقية للدول الأعضاء، إلا أن هذه القرارات تدفع كل عضو تجاه التفكير في التغيير، وبالتالي تمهد الطريق لعملية الإصلاح الديمقراطي.

الدراسة الحالية تتكون من جزأين. الجزء الأول يتناول مقترحات سياسة الجامعة والقرارات وردود الأفعال بشأن الأزمة السورية ويركز على ما تعنيه هذه التدابير السياسية للجامعة كمنظمة إقليمية. بينما يتناول الجزء الثاني الديناميات الإقليمية التي تلعب دورا حاسما في الأزمة الحالية من خلال الأخذ بعين الإعتبار المواقف المختلفة للجهات الإقليمية والعالمية الفاعلة بشأن الأزمة السورية.

مقدمة:

من الممكن وصف تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية في نوفمبر 2011 على أنه نقطة تحول في تاريخ الجامعة العربية التي يبلغ عمرها 66 عاما منذ إنشائها في عام 1966. لقد إقتصرت مواقف الجامعة السياسية على المصالح الوطنية المحدودة للدول الأعضاء. ومع ذلك، فان اعتراف الجامعة بمشروعية مطالب الشعب السوري نحو الديمقراطية والحرية يعد خطوة هامة. كما أن الدور النشط الذي قامت به الجامعة مؤخرا في ليبيا وسوريا ينبئ ببوادر التغيير في السياسات التقليدية للجامعة.

وعند إلقاء النظر على تاريخ الجامعة العربية، فسنجد أن الفشل في التوصل إلى موقف موحد حول المسائل العربية كان السمة المميزة. فبعيدا عن تلبية مطالب وطموحات الشعوب العربية نحو التغيير الديمقراطي،

* باحثة في مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا).

kmujge@gmail.com

نجد أن الجامعة حافظت على موقفها التقليدي لعقود وتم تجاهل مطالب الشارع العربي. لقد كان لاستمرار النزاعات بين الأنظمة والتوترات الطائفية، وكذلك وجود قوة عالمية مثل الولايات المتحدة في المنطقة، دور في فشل الجامعة في منع أو حل الصراعات الإقليمية. فالجامعة لم تستطع تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء.

لقد رأى بعض القادة العرب الذين يخشون من انتشار مطالب الديمقراطية والحرية إلى بلدانهم، أن هناك حاجة ماسة لاتباع سياسات نشطة من أجل السيطرة على التطورات.

الثورات التي هزت منطقة الشرق الأوسط في أوائل عام 2011، خلقت لجامعة الدول العربية دور جديد. انتشرت الانتفاضات العربية من بلد إلى آخر، وأُطيح بأنظمة استمرت علي مدي عقود مثل نظام زين العابدين في تونس وحسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، وجعلت الآخرين يشعرون بالخطر. لذا فإنه بزعزعة ميزان القوى الحساس في المنطقة، جعلت الثورات المنطقة أكثر عرضة للتدخل الخارجي، وبالتالي أصبحت هناك حاجة ملحة إلى استجابة إقليمية للتطورات الإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد رأى بعض القادة العرب الذين يخشون من انتشار مطالب الديمقراطية والحرية إلى بلدانهم، أن هناك حاجة ماسة لاتباع سياسات نشطة من أجل السيطرة على التطورات. وفي ظل هذه الظروف، لعبت جامعة الدول العربية دور محوري في السياسة الإقليمية لمواجهة التحديات الجديدة. لكن لم تكن التطورات الإقليمية وحدها، السبب وراء صعود دور الجامعة في أعقاب الربيع العربي، بل إن الظروف الدولية أيضا لعبت دورا. فقد أصبح وجود منظمة إقليمية تنسق معها الدول الغربية سياساتها الإقليمية أمرا هاما خاصة بعد غزو العراق وأفغانستان والمشاكل التي واجهتها الدول الغربية.

وقد انتهزت جامعة الدول العربية الفرصة لتفعيل الدور النشط الذي قامت به في أعقاب الربيع العربي. فبعد اندلاع الأزمة الليبية، أدان مجلس التعاون الخليجي نظام القذافي واستهداف المدنيين، وأعلن أن النظام الليبي فقد شرعيته. وعقب ذلك البيان قررت جامعة الدول العربية تعليق عضوية ليبيا ودعت مجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين. وتبنت جامعة الدول العربية، بقيادة دول الخليج، موقفا مماثلا خلال الأزمة السورية وقامت بممارسة الضغط على النظام السوري من خلال تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وفرض عقوبات عليها.

وعلى الرغم من أن قرارات الجامعة قد تبدو مقتصرة على دول بعينها، إلا أنها عملت على صياغة مستقبل الجامعة في المنطقة بشكل كبير. وقد أقرت جامعة الدول العربية بمطالب الشعوب العربية واعترفت بمشروعيتها وأدانت النظامين السوري والليبي بسبب

الاستخدام المفرط للقوة ضد شعبيهما. وبإتخاذ مثل هذه القرارات، أوضحت الجامعة أن بامكانها التحرك بعيدا عن أفكار مثل القومية العربية والوحدة العربية لتحقيق المزيد من التكامل مع النظام الدولي.

ومع ذلك، فإن وجود أنظمة سلطوية في معظم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية يجعل من الصعب اعتبار قرارات الجامعة خطوات داعمة للديمقراطية. لذلك فإن الموقف الديمقراطي للجامعة ما هو الا نتاج ضغوط الثورات وتوافقها مع مصالح الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن هذه القرارات تدفع كل عضو باتجاه التفكير في التغيير وبالتالي تمهد الطريق لعملية الإصلاح الديمقراطي.

لذلك فإنه من المهم، تحليل تحول دور ووظيفة الجامعة العربية في أعقاب التطورات الراهنة، من أجل التنبؤ بمستقبل المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن سياسة الجامعة تجاه الأزمة السورية تتيح لنا معرفة الدور الذي ستلعبه الجامعة في الفترة المقبلة. الدراسة الحالية تتكون من جزأين. الجزء الأول يتناول مقترحات سياسة الجامعة والقرارات وردود الأفعال بشأن الأزمة السورية ويركز على ما تعنيه هذه التدابير السياسية للجامعة كمنظمة إقليمية. بينما يتناول الجزء الثاني الديناميات الإقليمية التي تلعب دورا هاما في الأزمة الحالية من خلال النظر إلي المواقف المختلفة للجهات الإقليمية والعالمية الفاعلة بشأن الأزمة السورية.

(أ) جامعة الدول العربية في الأزمة السورية

اتساع رقعة المظاهرات في جميع أنحاء سوريا لفت الانتباه إلى كيفية رد فعل العالم العربي تجاه الأحداث. فصمت العالم العربي في البداية تجاه التطورات في سوريا في مقابل الموقف التركي القوي وضع تركيا في ظروف دبلوماسية صعبة. كما أن مطالبة أنقرة الأسد بالاستجابة لمطالب المعارضة لم توقف حملته الوحشية، وذلك بسبب عدم دعم البلدان العربية لجهود تركيا. على العكس من ذلك، نجد أن الصمت العربي ساعد نظام الأسد على التمادي في استخدام العنف وتضييق الخناق على الاحتجاجات.

السبب وراء صمت الدول العربية تجاه الاحتجاجات في سوريا في الفترة من مارس إلى أكتوبر 2011 يرتبط إلى حد كبير بالاضطرابات الإقليمية التي وقعت في أعقاب الربيع العربي. فقد أدي الغموض السياسي في مصر بعد الإطاحة بمبارك وعملية الناتو في ليبيا إلى تحول انتباه الدول العربية بعيدا عن سوريا. كما أن تردد دول الخليج في إتخاذ خطوات جريئة فيما يتعلق بسورية يعد سببا آخر. كذلك فإن تضييق الخناق على المظاهرات خاصة في البحرين واليمن والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج لم تجعل من الممكن ممارسة أية ضغوط على الأسد لوقف العنف ضد شعبه. كل هذا أعاق من قدرة جامعة الدول العربية على تقديم خطة فعالة تجاه سوريا.

ومع ذلك، في أغسطس من عام 2011، بدأت عملية الناتو الجوية في ليبيا في تحقيق نجاح ملموس، كما تم تسليح الثوار الليبيين. كما أن سقوط طرابلس في أيدي المعارضة الليبية جعلت الإطاحة بالقذافي شبه مؤكدة، وأراحت دول الخليج على وجه الخصوص. هذه التطورات أنذرت بمرحلة جديدة في الأزمة السورية. فقد أدي فشل نظام الأسد في الإستجابة بتعهدات الاصلاح في ازدياد وتيرة الاحتجاجات وتحولها إلى قضية وطنية. لقد كان رد الحكومة السورية على الاحتجاجات عنيف. ومع ارتفاع أعداد القتلى تم توجيه انتقادات حادة للنظام السوري من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية. وأدانت الدول العربية النظام السوري بسبب استخدامه للأسلحة الثقيلة ضد المدنيين في بداية شهر رمضان. وقد قامت كلا من المملكة العربية السعودية وقطر بسحب السفراء من سوريا. ومع ذلك، لم تعبر هذه التحركات الدبلوماسية عن موقف عربي موحد؛ فقد امتنعت الكثير من الدول عن انتقاد نظام الأسد بصراحة.

كانت أول مبادرة جادة لجامعة العربية بخصوص سوريا، هي اجتماع وزراء الخارجية في الجامعة العربية الذي عقد في 16 أكتوبر في مصر. وعلى الرغم من توقع تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، لم يتحقق أي قرار من هذا القبيل، كل ما فعلته الجامعة هو أنها دعت الأسد لوقف العنف، كما طالبت ببدء المحادثات بين الحكومة السورية وقوى المعارضة خلال 15 يوما. ثم شكلت الجامعة العربية لجنة وزارية كلّفت بمتابعة الملف السوري وإجراء حوار بين كل من الحكومة السورية والمعارضة. وترأست قطر اللجنة، التي ضمت الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربى ووفود من مصر والجزائر وسلطنة عمان والسودان[1].

جامعة الدول العربية تعلق عضوية سوريا في الجامعة

عقب اجتماع السادس عشر من أكتوبر، زارت اللجنة الوزارية العربية برئاسة وزير خارجية قطر الرئيس الأسد في سوريا في 26 أكتوبر، وضمت اللجنة مندوبين من مصر والجزائر والسودان، وسلطنة عمان. ونقلت قرارات الجامعة العربية اليه[2]. وفي 2 نوفمبر وافقت الحكومة السورية على خطة عمل جامعة الدول التي نتجت عن اجتماع الجامعة الذي عقد في قطر في 30 أكتوبر. وقد حثت الخطة سوريا على وقف العنف، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وفتح حوار مع المعارضة، والسماح للمراقبين ووسائل الإعلام الدولية بالدخول إلى البلاد[3].

(1) "Arab League calls for Syria dialogue within 15 days", BBC News, 16 October 2011

(2) "Arab League holds 'frank and friendly' talks with Assad; 20 more killed in Syrian violence", *Al Arabia*, 26 October 2011

(3) "Syrian acceptance of Arab League ceasefire plan met with scepticism", *Guardian*, 2 November 2011.

ومع كل هذا، فشل النظام السوري في اجراء محادثات في إطار الجدول الزمني الذي حددته جامعة الدول العربية. وقد أثار هذا الجدل حول اتخاذ اجراءات ضد نظام الأسد تتراوح بين تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية عليها. ومع تزايد أعداد القتلى الذين يقدر عددهم من قبل الأمم المتحدة بحوالي 3500 قتيل في الفترة من شهر مارس حتي نوفمبر، علقت جامعة الدول العربية عضوية سوريا في اجتماع الجامعة الاستثنائي في 12 نوفمبر[1].

اتخذت الجامعة القرار بموافقة 18 دولة في حين اعترضت اليمن ولبنان على القرار وامتنع العراق عن التصويت. وكان لتعليق عضوية دولة يُنظر إليها على أنها معقل للقومية العربية تداعيات واسعة في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، فان هذا التعليق، لم يكن الأول من نوعه. فقد تم تعليق عضوية ليبيا أيضا في جامعة الدول العربية في مارس 2011. ومع ذلك، فانه بالنظر إلى العلاقات المتوترة بين معمر القذافي والعالم العربي وتصور ليبيا كجزء من الاتحاد الأفريقي في المقام الأول، ظل قرار الجامعة تجاه ليبيا قرار رمزيا الى حد كبير، ولم يكن مفاجئا مثل قرار تعليق عضوية سوريا.

بعد دخول القرار حيز النفاذ في 16 نوفمبر، أصدرت الجامعة العربية قرارا تاريخيا آخر ينص على فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري[2]. ويعتبر هذا القرار أحد أقوى قرارات الجامعة منذ تأسيسها في عام 1945، فقد أظهر هذا القرار استعداد الجامعة للتكيف مع مرحلة ما بعد الربيع العربي. وأوضحت الجامعة أنها سوف تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء عندما تطلب منها الشعوب ذلك، حتى لو أن التدخل يناقض مصالح الأنظمة.

أصدرت الجامعة العربية قرارا تاريخيا آخر ينص على فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري. ويعتبر هذا القرار أحد أقوى قرارات الجامعة منذ تأسيسها في عام 1945.

ومع ذلك، عصف قرار الجامعة بكل المناقشات القانونية حول ميثاق جامعة الدول العربية. فالمادة الثامنة من الميثاق تنص على أن «تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقًّا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها». وهناك فجوة قانونية أخرى في المادة 18 من الميثاق. فوفقًا للمادة 18، «يجوز لمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة تفشل في الوفاء بالتزاماتها ان يفصلها من الجامعة بموجب الميثاق، ويدخل هذا الفصل حيز التنفيذ بناء على قرار يؤخذ بالإجماع من الدول الاعضاء عدا الدولة

(1) "Arab League Votes to Suspend Syria Over Crackdown", *The New York Times,* 12 November 2011.

(2) Isolating Syria, Arab League Imposes Broad Sanctions", *The New York Times*, 27 November 2011.

المعنية». وقد أثارت «الموافقة على القرار رغم معارضة اليمن ولبنان، الجدل حول انتهاك الميثاق. ومع ذلك، وعلى الرغم من المناقشات، لم توضح الجامعة اللائحة التي استندت عليها لاتخاذ هذا القرار. وقد كان الملك عبد الله عاهل الاردن اول رئيس دولة عربية يدعو الأسد إلى التنحي في 14 نوفمبر»[1].

أثار تعيين محمد مصطفى الدابي رئيس بعثة جامعة الدول العربية التي تحقق في مدى التزام سوريا بتنفيذ خطة السلام الشكوك حول مصداقية البعثة، نظرا لشغل الدابي منصب قائد الجيش السوداني وضابط مخابرات واتهامه بالتورط في جرائم حرب في دارفور.

لكن كان لقرار الجامعة العربية أثر إيجابي في تخفيف الظروف الدبلوماسية الصعبة على تركيا بعد غياب الدعم الدولي لموقفها القوي ضد النظام السوري في بداية الأمر. فقد حاولت تركيا في البداية استخدام نفوذها والاستفادة من العلاقات الطيبة التي تربطها بنظام الأسد وبالمعارضة على حد سواء، في فتح قنوات للحوار وتعزيز الديمقراطية تدريجيا. ولكن عندما تجاهل الأسد دعوات أنقرة الخاصة بتلبية مطالب المعارضة نحو الإصلاح، وواصل حملته الوحشية، تمسكت تركيا بموقفها وفرضت عقوبات على النظام السوري ودعمت المتظاهرين. ومع ذلك، لم يكن هناك أي دعم دولي لجهود تركيا. لذلك فإن قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا، لم يجعل تركيا تشعر بالراحة فقط، بل أتاح الفرصة للولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تخاف من إتهامها بالامبريالية، للقيام بدور أكثر نشاطا.

بعثة المراقبين العرب

تحولت الاحتجاجات السلمية في سوريا إلى صراع مسلح بين النظام والمحتجين، مما أدي إلى الشعور بالقلق بشأن إنزلاق البلاد إلى حرب أهلية. لذلك عندما ازدادت شدة الاضطرابات وتصاعد النزاع، طرحت جامعة الدول العربية مبادرة جديدة في ديسمبر 2011. في البداية، لم ترحب الحكومة السورية ببروتوكول جامعة الدول العربية (المعروف أيضا بخطة السلام)، بحجة أنه ينتهك السيادة السورية، ولكن تحت الضغوط المتزايدة من دول المنطقة والدول الغربية على حد سواء، اضطرت الحكومة السورية في نهاية المطاف إلى الرضوخ. وقد تم التوقيع على البروتوكول الذي يسمح بدخول المراقبين العرب إلى سورية في 19 ديسمبر 2011 في القاهرة بوساطة عراقية. ومن ضمن بنود البرتوكول بدء المحادثات بين المعارضة والحكومة، ووضع حد للعنف، وسحب القوات السورية من المدن والافراج عن السجناء[2].

(1) Lyse Doucet, "Syria>s Assad should step aside, says Jordan>s Abdullah", ***BBC News***, 15 November, 2011.

(2) "Syria signs deal to allow Arab League observers into country", ***Guardian,*** 19 December 2011.

وفي الوقت الذي رحبت فيه روسيا والصين بتولي جامعة الدول العربية دور الوسيط بدلا من نقل المشكلة إلى مجلس الأمن، أشارت الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى عدم وضوح الرؤية حول بعثة المراقبين من حيث الأماكن والمدن التي سوف يقومون بزيارتها، وكذلك نوعية المراقبين أنفسهم. وعلاوة على ذلك، أثار تعيين محمد مصطفى الدابي، رئيس بعثة جامعة الدول العربية التي تحقق في مدى التزام سوريا بتنفيذ خطة السلام الشكوك حول مصداقية البعثة، نظرا لشغل الدابي منصب قائد الجيش السوداني وضابط مخابرات واتهامه بالتورط في جرائم حرب في دارفور[1]. من ناحية أخرى، اعترض المجلس الوطني السوري على الاتفاق، وطالب المجتمع الدولي بالاعتراف به كممثل شرعي للشعب السوري، وإقامة منطقة حظر جوي، وإنشاء منطقة عازلة في سوريا، بالإضافة إلى مطالب أخرى[2].

في ظل هذه الظروف، ذهب وفد الجامعة العربية المكون من 60 مراقبا[3] إلى دمشق وبدأ في تنفيذ مهمته في 24 ديسمبر. زار المراقبون المدن التي حددها نظام الأسد، بما في ذلك مناطق الاحتجاج، ودمشق وحمص ودرعا، وحماة. كما قامت البعثة بالاتصال بكل من أنصار النظام وجماعات المعارضة بشكل محدود وفقا لما سمح به النظام. ومع ذلك، فان تصريحات الدابي حول سوريا زادت من حدة التوتر بدلا من تقديم حلول. فخلافا لما ذكرته تقارير جماعات المعارضة السورية للوكالات الدولية، رأى الدابي أن ليس هناك في حمص ما يثير المخاوف، مما أثار الشكوك حول موضوعية البعثة[4]. وزادت حدة الانتقادات الموجهة للدابي بسبب ما قام به في السودان، ودعت جماعات حقوق الإنسان لانسحاب المراقبين العرب من سوريا.

ردت الجامعة العربية على هذه الانتقادات بأنه قد يكون هناك بعض الأخطاء في خطط اللجنة الوطنية السورية. وحثت الجامعة المراقبين على البقاء في سوريا لفترة أطول[5]. وقوبلت دعوة قطر لنشر قوة حفظ السلام في سوريا[6] بردود أفعال قاسية من جانب الحكومة السورية، كما لم ترحب بها دول عربية أخرى. فقد أصرت بعض الدول العربية، بما في ذلك الجزائر ومصر، أن تحل الأزمة من خلال الحوار السياسي، وعارضوا أي اقتراح للتدخل العسكري الذي دعت إليه بعض دول الخليج.

الخلافات في العالم العربي حول حل

(1) "Sudanese general's past casts shadow on Arab League mission", *France 24 International News,* 26 December 2011.

(2) "U.S. skeptical of Syrian agreement on monitors; opposition criticizes 'new tactic', *Al Arabia,* 20 December 2011

(3) The number of the observers from the Arab League increased from 60 to 170.

(4) "Head of Syrian monitors reports Homs is calm but calls for further inquiry", *Al Arabia,* 28 December 2011.

(5) "'Syria: Arab League monitors have made <mistakes>, says Qatari prime minister", *The Telegraph*, 6 January 2012.

(6) "Arab League may debate Syria troops call; U.N. chief tells Assad to 'stop killing", *Al Arabia*, 16 January 2012.

القضية السورية ظهرت أيضا في التقرير الذي أعده المراقبون، والذي تم تقديمه للجامعة في اجتماعها المغلق في 22 يناير 2012، ولم يُعلن رسميا. انتقد التقرير الحكومة السورية لعدم تنفيذ البروتوكول بشكل كامل، وطالب التقرير، الذي تم تسريبه لاحقا لعدة مواقع وصحف، بزيادة عدد المراقبين وتمديد مهمتهم. كما كشف عن أن بعض الجماعات المسلحة هاجمت المباني العامة، وهو الأمر الذي فسره الكثيرون، على أن التقرير حمل كافة الأطراف المسؤولية عن العنف في البلاد[1].

خلص التقرير إلى وجود مقاومة مسلحة مناهضة للنظام في سوريا، وقد ازعج ذلك دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية وقطر، والتي دعت إلى تدخل دولي. لذلك عارضت المملكة العربية السعودية تمديد بعثة المراقبين، وسحبت مراقبيها. وأدت هذه الخطوة إلى تعزيز الشكوك الموجودة بالفعل حول مصداقية البعثة. وبعد المملكة العربية السعودية، سحبت غيرها من دول الخليج مراقبيها أيضا. ونتيجة لذلك، انخفض حجم البعثة في سوريا إلى 110 مراقب فقط[2].

(1) The Arab League's observer report was not announced on its website. What exactly the report includes is unknown; however, following the meeting newspapers wrote similar things about the demands included in the report

(2) Alistair Lyon, ''Arab League turns to U.N. as Gulf observers quit Syria'', ***Reuters***, 24 January 2012.

خطة جامعة الدول العربية للسلام ونقل القضية إلى الأمم المتحدة

في الاجتماع الذي عقد في 22 يناير في القاهرة، طرحت الجامعة خطة السلام التي يجب لتقديمها للأمم المتحدة. الخطة التي كانت مماثلة تماما لتلك التي تم اعدادها لليمن، دعت الأسد إلى تسليم السلطة إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون شهرين، ودعت إلى عقد انتخابات مبكرة[3]. وأيدت الدول العربية التقرير باستثناء لبنان، الا أن عدد من الدول اختلف حول تقديم أو عدم تقديم الخطة إلى الأمم المتحدة. فدعمت الجزائر خطة جامعة الدول العربية ولكنها اعترضت على نقلها إلى مجلس الأمن الدولي، بحجة أنه إذا أحيل الملف الى مجلس الأمن، فان المسألة ستكون في إطار مبادرات من الجهات الخارجية.

تعكس دعوة الجامعة إلى نقل السلطة سلميا خروجا عن السياسة التقليدية للجامعة التي تقضي بعدم التدخل. فقد أشارت جامعة الدول العربية التي كانت دائما تدعم الأنظمة على حساب المواطنين المدنيين، إلى أن التدخل في شئون الدول الأعضاء لن يقتصر على فرض عقوبات فقط، بل سيشمل أيضا تغيير الأنظمة. ورغم أن هذا الاتجاه السياسي الجديد

(3) ''Syria rejects Arab League plan for power transition; opposition welcomes initiative'', ***Al Arabia***, 23 January 2012.

للجامعة لا ينسجم مع ميثاق جامعة الدول العربية، لكن الوقت سيظهر ما اذا كان سيتم إعادة النظر في الميثاق، وكيف سيؤثر هذا على مستقبل جامعة الدول العربية.

أرسل العربي والشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، طالبا فيها عقد اجتماع لبحث المبادرة العربية الأخيرة. وفي هذه الأثناء، أعد مندوبو جامعة الدول العربية بالتنسيق مع الدول الغربية مثل المملكة المتحدة وفرنسا مشروع قرار لتقديمه إلى الأمم المتحدة[1].

قدمت المغرب مشروع القرار إلى مجلس الأمن الدولي. وأكدت الدول العربية والغربية خلال الاجتماعات دعمها لمشروع القرار، الذي اعتبرته روسيا غير مقبول ومقدمة للتدخل العسكري الغربي وأعربت عن قلقها. وتم تعديل مشروع القرار الجديد وأدرجت بعض التغييرات التي تريدها روسيا؛ فألغت التعديلات أي إشارة تدعو الرئيس بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة، كما أن النص الجديد ألغى تماما البند الخاص بمنع تدفق الأسلحة إلى سوريا والذي أبدت روسيا اعتراضات شديدة عليه. وعلى الرغم من هذه الجهود، اعترضت الصين وروسيا على إلقاء اللوم فقط على بشار الأسد بشأن أعمال العنف. وفي 4 فبراير، 2012[2] استخدمت روسيا والصين حق الفيتو في مجلس الامن الدولي ضد القرار، وقوبل هذا الفعل بالإدانة الدولية. ووصفت الولايات المتحدة حق النقض الروسي بالمشين، وشعرت المملكة المتحدة بالأسى لاتخاذ مثل ذلك القرار. وذكرت الجامعة العربية أن أيدي روسيا والصين ستكون ملطخة بالدم السوري بسبب استخدامهما الفيتو.

وقد دعت خطة السلام التي أعدها عنان، والتي عرفت بخطة النقاط الست، إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات السورية من المراكز والمدن والسماح بدخول المساعدات الإنسانية ووسائل الإعلام إلى البلاد، وإطلاق سراح السجناء، واحترام المظاهرات السلمية.

على الرغم من الجمود في مجلس الأمن، نقلت قطر والمملكة العربية السعودية المسألة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أدان مشروع القرار نظام الأسد الذي لجأ إلى استخدام العنف، ودعا الأمم المتحدة إلى دعم المبادرات العربية فيما يتعلق بالشأن السوري[3]. تمت الموافقة على القرار من قبل الدول الأعضاء ال 137. وعلى الرغم من أن القرار غير ملزم، فإنه لا يزال هاما حيث أنه يزيد من حدة الضغوط الدبلوماسية على سوريا[4].

(1) Edmund Blair and Ayman Samir, '' Arabs seek U.N. support for Syria peace plan'', *Reuters*, 24 January 2012.

(2) "Syria resolution vetoed by Russia and China at United Nations", *Guardian,* 4 February 2012.

(3) Syria draft resolution heads to UN General Assembly", *BBC News*, 11 February 2012.

(4) While 12 members including Russia and China vetoed the draft resolution, 17 members including Lebanon abstained

تعكس سياسة جامعة الدول العربية تجاه سوريا تحولا في سياسات الجامعة التقليدية. فمع تصاعد الأزمة وذلك اعتبارا من صيف عام 2011، طرحت الجامعة العديد من المبادرات بخصوص سوريا. وبينما استمرت الجامعة في الضغط على نظام الأسد، ساعدت أيضا على توحيد صفوف المعارضة السورية. وظهر ذلك بوضوح عندما وقفت دول الخليج بالتعاون مع الغرب سوريا العضو في الجامعة الدول العربية، وهذا يدل على أن التحول يحدث بعيدا عن فكرة الوحدة العربية.

المبادرات الدولية، وضعف دور جامعة الدول العربية

أدت عدم قدرة مجلس الأمن الدولي للتوصل إلى قرار لانهاء الازمة في سوريا بسبب الفيتو الروسي والصيني، على تعبئة المجتمع الدولي لوضع آليات بديلة لمعالجة الأزمة السورية. فتم تشكيل مجموعة «أصدقاء سوريا» لتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية حول سوريا خارج مجلس الأمن.

لقد لعبت دول الخليج الدور الرئيسي في إعادة هيكلة المعارضة السورية بالتنسيق مع القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة.

أولًا، اقترحت الولايات المتحدة وفرنسا، مبادرة أصدقاء سوريا، التي دعمها أيضا العالم العربي[1]. ثم عقدت مجموعة «أصدقاء سوريا» أول لقاء لها في تونس في 24 فبراير. وشارك في الاجتماع ممثلو ما يقرب من 70 دولة، من بينهم الولايات المتحدة، وتركيا والدول الأوروبية، والدول العربية. بينما لم يشارك ممثلا روسيا والصين، احتجاجا على عدم دعوة الحكومة السورية إلى الاجتماع. ولم تُثار إمكانية التدخل العسكري في سوريا خلال الاجتماع، إلا أن المجموعة دعت حكومة الأسد إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والسماح للهيئات الإنسانية بتقديم المساعدات الإنسانية، وتم الاعتراف أيضا بالمجلس الوطني السوري على اعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري، ودعت المجموعة أيضًا لفرض عقوبات جديدة على نظام الأسد.

لم تقتصر الجهود الدولية لحل الأزمة السورية على مبادرة أصدقاء سورية فقط. فتعيين الأمين السابق للأمم المتحدة كوفي أنان مبعوثا خاصا إلى سوريا من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعد مبادرة أخرى في هذا الصدد. وقد دعت خطة السلام التي أعدها عنان، والتي عرفت بخطة النقاط الست، إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات السورية من المراكز والمدن والسماح بدخول المساعدات الإنسانية ووسائل الإعلام إلى البلاد، وإطلاق سراح السجناء، واحترام المظاهرات السلمية. وخلافا لخطة الجامعة العربية للسلام، لم يكن ضمن خطة عنان المطالبة بتنحي الأسد. وقد أعلن مجلس الأمن

(1) "ABD: «Suriye'nin dostları» toplanabilir", *Hürriyet Planet*, 9 February 2012.

الـدولي عن تأييده للخطة في 21 مارس في بيان رئـاسي، وأعلن بيان الجامعـة العربية في اجتماع بغداد في 28 مارس عن دعم خطة أنان.

لم يكـن دعـم الجامعـة العربية لخطـة عنان كافيـا. وقد أدت الضغـوط الدولية على الدول العربيـة، وعدم قدرة الجامعة على إيجاد وسـيلة للخـروج مـن الـصراع إلى دعم الخطـة. كما أن تسلم العراق الرئاسة الدورية للجامعة العربية من قطر في مارس 2012 أدى إلى الانقسامات الحاليـة بين الـدول العربية. فبينـما دعمت قطر والمملكـة العربية السـعودية تسـليح المعارضة والتدخـل العسـكري للاطاحة بنظام الأسـد، فقـد فضـل العـراق الحـل السـياسي للأزمـة وعارض أي تدخل عسكري خارجي.

تعـزز موقف مؤيـدي المعارضة السـورية، مثـل المملكة العربية السـعودية وقطر، مع تولي العراق رئاسـة جامعـة الدول العربيـة، وبدأوا في القيـام بـأدوار أكثر قـوة في المحافـل الدولية مثل مجموعـة أصدقاء سـوريا والأمم المتحدة، وازدادت الاتصـالات الثنائيـة بـين كل مـن الجهـات الفاعلـة الإقليميـة والدولية للتوصل إلى طـرق يمكن أن تسـاعد في تعزيـز المعارضة السورية. في الإجتماع الثاني لأصدقاء سوريا في اسـطنبول في 1 إبريل، اقترحت المملكة العربية السـعودية وقطر تسـليح المعارضة، ولكن هذا المطلـب لم يتحقـق. وبـدلا منـه وافـق أعضـاء المؤتمـر على تقديـم المزيد من المسـاعدات المالية للمعارضة السورية. وقد جاءت غالبية الأموال من قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربيـة المتحدة لدفع رواتب الجيش السـوري الحـر. كذلك وعـد المؤتمر بتقديـم معدات غير قتالية للمعارضة السورية.

وفي الإجتماع الثالث لأصدقاء سوريا الذي عقـد في باريس يـوم 6 يوليو، كان من الواضح أن دول الخليـج تدفـع نحو نتهاج سياسـة أكثر حزمـا تجـاه سـوريا. فعـبرت المملكـة العربيـة السـعودية وقطر عن استعدادهما لتقديم الدعم المـالي للجيش السـوري الحر. وعـلى الرغم من أن أعضاء المؤتمر أخروا مسألة تسليح المعارضة في هـذا الاجتماع، إلا أنهم أعربـوا عن تأييدهم الكامـل لزيادة كميات المسـاعدات للمعارضة السـورية ووافقوا على توفـير المزيد من معدات الاتصـالات. مـن ناحيـة أخـرى، زادت دول الخليج من حجم التبرعات التي قيل أنها تتضمن إرسال أسلحة إلى المقاتلين. وعلى الرغم من أن هذه الإدعاءات لم يتم التحقق منها رسـميا، إلا أن صمـت المسـؤولين السـعوديين والقطريين عزز من تلك الشكوك.

عـلى الجانـب الآخـر، فـإن خطـة عنـان لوقـف إطـلاق النـار لم تسـفر عـن أي نتيجة. ومـع تصاعد وتـيرة العنف في البلاد، اسـتقال عنـان نتيجـة لغيـاب الدعـم الـدولي. وبعـد اسـتقالته، حـل محلـه المخـضرم الدبلومـاسي الجزائـري الأخـضر الإبراهيمـي، كمبعـوث للأمـم المتحـدة والجامعـة العربية إلى سـوريا. وقد سرع تعيين الإبراهيمـي مبعوثا جديدا إلى سـوريا من جهود خطة السـلام الجديدة؛ فقام بزيـارات إلى الجهـات الفاعلـة الإقليمية بما في

ذلك سوريا والأردن ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية وإيران وتركيا للتفاوض على خطة السلام الجديدة. كما إلتقى بالمسؤولين الروس والصينيين والأوروبيين والأمركيين، في محاولة لدفع المحادثات بشأن سوريا. ومن المتوقع أن يقدم الإبراهيمي خطة سلام جديدة لمجلس الأمن الدولي في وقت قريب. قبل ذلك، جرت محاولات لتشكيل مجلس معارضة جديد، يستطيع جذب دعم أكبر. وقد لعبت دول الخليج الدور الرئيسي في إعادة هيكلة المعارضة السورية بالتنسيق مع القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. فتم عقد اجتماع للمعارضة السورية في قطر بمشاركة العديد من شخصيات المعارضة السورية. ومن المتوقع كشف النقاب عن مبادرة جديدة للمعارضة في الدوحة في 8 نوفمبر[1].

مر ما يقرب من 20 شهرا على الأزمة السورية ودول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية وقطر تقوم بأدوار نشطة جدا في تدويل الأزمة السورية. ففي ظل رئاسة دولة قطر في الفترة بين مارس 2011 ومارس 2012، كانت جامعة الدول العربية مركز جهود دول الخليج بشأن الأزمة في سوريا. فبدءا من تعليق عضوية سوريا إلى فرض العقوبات الاقتصادية، إلى بعثة المراقبين، إلى خطة جامعة الدول العربية المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي، تلك الجهود التي كانت دول الخليج وراءها، جعلت الجامعة العربية تقوم بدور نشط جدا. ناهيك عن أن غموض المشهد السياسي في مصر والإضطرابات الإقليمية، في مقابل الاستقرار النسبي الذي تتمتع به دول الخليج جعل دورها يتنامي بشكل كبير، ويكون له أثر بالغ في قرارات الجامعة.

ومع ذلك، فقد تقلص دور الجامعة بعد تولى العراق الرئاسة في مارس 2012. وقد أثر عدم الإستقرار الداخلي في العراق في ظل حكومة المالكي، وإختلاف المواقف العراقية تجاه حل الأزمة السورية بشكل سلبي على قرارات الجامعة. كل هذه الأشياء مهدت الطريق لدول الخليج للتحرك نحو المبادرات الدولية حول سوريا. فأصبحت مجموعة أصدقاء سوريا نقطة محورية في هذه الجهود. وكثفت دول الخليج من اتصالاتها مع تركيا، والولايات المتحدة، والقوى الأوروبية في محاولة لتنسيق السياسات حول سوريا. ويظهر ذلك بوضوح في تزايد الغتصالات الثنائية بين دول الخليج وتلك الجهات الفاعلة. ما يثير الإهتمام هو أن التنسيق بين دول الخليج والدول العربية في المنطقة ظل محدودا.

وقد فشلت محاولات مصر لإعادة الموضوع السوري إلى المنطقة بسبب الموقف السعودي الغير متعاون. ففكرة مجموعة الاتصال التي اقترحها الرئيس المصري محمد مرسي والتي تضم المملكة العربية السعودية

(1) "Syria opposition groups hold crucial Qatar meeting", *BBC News*, 4 Novermber 2012.

ومصر وتركيا وإيران، جاءت نتيجة لجهود دول الخليج الهادفة إلى التوصل الى حل للأزمة السورية دوليا[1]. ومع ذلك، لم يتم إحراز أي تقدم خلال الإجتماعين الأولين في القاهرة، ولم ترسل المملكة العربية السعودية بأي ممثل لها لحضور هذه الاجتماعات.

(ب) سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا وخلفيتها

غالبا ما ينظر إلى سوريا على أنها خط الصدع في المنطقة بسبب موقعها الجغرافي، والتركيبة السكانية المتعددة الديانات والأعراق. التطورات في إطار المنافسة الإقليمية، تجعل الموقف أكثر صعوبة سواء للجيران أو لمنطقة الشرق الأوسط الكبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجانب الطائفي للأزمة السورية أدي إلى اختلاف السياسات واستراتيجيات القرار للجهات الفاعلة التي لعبت دورا منذ البداية.

سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا، والتي ناقشناها بمزيد من التفصيل في الجزء الأول، لا يمكن شرحها بمجرد الإشارة إلى رغبة الجامعة في لعب دور أكبر في المنطقة. الأهم، هو الدور المستقبلي للجامعة، الذي ستسفر عنه التطورات الأخيرة. ولذلك، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار تصاعد الحركات الشيعية التي تشعل التنافس الإيراني السعودي، من أجل فهم التحالف العربي القوي ضد الرئيس السوري[2].

من الضروري الأخذ بعين الاعتبار تصاعد الحركات الشيعية التي تشعل التنافس الإيراني السعودي، من أجل فهم التحالف العربي القوي ضد الرئيس السوري.

في هذا السياق، كان الغزو الأمريكي للعراق نقطة تحول. فتدخل الولايات المتحدة في شؤون الدول، والقيام بتمكين الجماعات الشيعية، التي تم قمعها في الماضي، من السياسة، سهل التحول الغير متوقع والغير مقصود، من دكتاتورية السنة (في عهد صدام حسين) إلى الحكومة الشيعية الجديدة. وقد تعزز النفوذ الشيعي بعد الغزو في عام 2003، وسيطر الكثير من الشيعة على حكومة الوحدة الوطنية العراقية منذ عام 2010. وبالمثل، فإن تزايد النشاط العسكري والسياسي لحزب الله في لبنان يشير إلى أن إيران تتمتع بتأثير إقليمي أكبر من المعروف[3]. فقد أصبح حزب الله الذي تعزز نفوذه إقليميا بعد انتصاره على اسرائيل في عام 2006، جزءا من التحالف الشيعي في عام 2011. الصعود الإيراني الذي ظهر من خلال

(1) "Top diplomats meet in Cairo to talk crisis", *Hurriyet Daily News*, 18 September 2012.

(2) For a more detailed analysis on the so-called Shi'a Revival in the region, see. Vali Nasr (2007), *The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future,* W. W. Norton & Company.

(3) For more information on Hizballah, see. Augustus Richard Norton (2007), *Hezbollah,* Princity University Press.

هذين التطورين زاد من حدة المنافسة الإيرانية السعودية على المستوى الإقليمي.

الربيع العربي الذي تزامن مع هذه الظرف زاد من حدة المنافسة الإقليمية أيضا. فانتشرت موجات الانتفاضات في الدول العربية واحدة بعد الأخرى، ففي مصر أطاحت الثورة الشعبية بالرئيس المصري حسني مبارك، المعارض البارز للنفوذ الإيراني، ووصلت الإحتجاجات إلى عدد من دول الخليج التي تضم مجموعات كبيرة من الشيعة. وخاصة البحرين، حيث يقدر الشيعة بنحو 70 في المئة من المواطنين، وأصبحت الاحتجاجات السلمية مصدر قلق للنخبة التي تمتلك السلطة[1]. في الواقع، كشف قمع قوات الأمن السعودي لهذه المظاهرات مظاهر التوتر الإيراني السعودي.

إن السياسة الداخلية اللبنانية لا تسير في خط متجانس تجاه سوريا. فبينما يدعم حزب الله نظام الأسد، فإن قوى 14 آذار تقف مع المعارضة

من أجل فهم أفضل للمسألة السورية في ظل هذا التنافس الإقليمي، يجب التركيز على التحالف الاستراتيجي بين نظام الأسد وإيران والحلفاء في المنطقة. الأسد على علاقة معقدة بحزب الله، وكان بمثابة القناة الرئيسية للمساعدات الإيرانية إلى حزب الله[2]. بعد وفاة والده، عزز بشار الأسد علاقاته مع حزب الله، ودعم نفوذه في لبنان. وبهذه الطريقة، لعب موقف مؤثر في عملية السلام بين العرب وإسرائيل، بسبب عداء حزب الله مع إسرائيل. من جهة أخرى، فإن شراكة سورية الإستراتيجية مع إيران أسفرت عن جر البلاد إلى مسار إيران بدلا من التوجه نحو العالم العربي من حيث السياسة الإقليمية. أيضا، وجود 1.3 مليون لاجئ عراقي (معظمهم من السنة)، في سوريا جعلها تعزز من نفوذها في العراق وتؤثر على ديناميكية الأحداث الداخلية في العراق والأمن في مرحلة ما بعد صدام[3].

لقد كان دور النظام السوري في التحالف الشيعي بمثابة القوة الدافعة لسياسة جامعة الدول العربية بقيادة دول الخليج. لذلك ستكون نهاية حكم البعث في سوريا بمثابة ضربة قوية للكتلة الشيعية التي تتزعمها إيران. وهذا سيضعف أيضا حزب الله في لبنان وسيضعف النفوذ الإيراني في سوريا الذي استمر لمدة ثلاثين عاما وسيعمل أيضا على عزل حكومة أحمدي نجاد. لذلك، فإن المملكة العربية السعودية، التي تتنافس مع إيران وسوريا على

(1) Marina Ottaway, "Bahrain: Between the United States and Saudi Arabia", Carneige Endowment Commentary, 4 April 2011; Amir Taheri, "Ticking bomb of the Gulf", ***New York Post,*** 3 April 2011; Ethan Bronner, "Bahrain Tears Down Monument as Protesters Seethe", ***The New York Times,*** 18 March 2011.

(2) Abbas William Samii (2008), " A Stable Structure on Shifting Sands: Assessing the Hizbullah-Iran-Syria Relationship", ***The Middle East Journal,*** 62(1), pp.32-53

(3) World Refugee Survey 2008-Syria, US Committee for Refugees and Immigrants.

الزعامة الإقليمية الطائفية، تنظر إلى التطورات في سوريا على أنها فرصة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط.

ربما يؤدي الإنهيار المحتمل لنظام الأسد في سوريا، والذي تعزز نفوذه في المنطقة منذ فوز حزب الله في عام 2006 على إسرائيل، إلي خلق فرصا جديدة للمملكة العربية السعودية في منطقة كانت محظورة عليها. أيضا، فإن دول الخليج ستقف مع حركة حماس الغير طائفية بدلا من سوريا، مما يعمل على تعزيز دور السعودية في مواجهة اسرائيل. لذلك فإن الجهود الدبلوماسية الحالية التي تقوم بها قطر وبمعاونة السعودية لمساعدة حماس على الخروج من سوريا تعد في غاية الأهمية.

قطر كانت في مقدمة الصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران بشأن سوريا. وظهرت قطر وكأنها المهندس البارع الذي يرسم العديد من قرارات جامعة الدول العربية ضد نظام الأسد. لقد تركت بصماتها على مجموعة متنوعة من عمليات صنع القرار، بدءا من تعليق عضوية سورية في الجامعة، إلى بعثة المراقبين، فضلا عن أنها نقلت الأزمة السورية إلى مجلس الأمن، لقد لفتت الجهود الدبلوماسية النشطة التي قامت بها قطر الانتباه. فمن الممكن القول بأنه بإمكان قطر صياغة وتشكيل التصورات العربية والغربية حول السياسة في الشرق الأوسط من خلال شبكة الجزيرة التي تتماشي سياستها مع الربيع العربي، بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية. هتان الدولتان اللتان أيدتا سابقا تدخل حلف شمال الاطلسي في ليبيا عملا أيضا على تصميم قرارات الجامعة العربية فيما يتعلق بالأزمة السورية. وفي الآونة الأخيرة، سحبت الدولتان مراقبيهما من سوريا ووجهتا ضربة قوية لبعثة جامعة الدول العربية. إلا أنهما لعبا دورا هاما في تدويل هذه المسألة.

السبب الوحيد والأكثر أهمية وراء دور دول الخليج النشط في سياسة الجامعة تجاه سوريا، هو فشل مصر في إتخاذ موقف قوي بما فيه الكفاية يتناسب مع دورها التقليدي المؤثر داخل الجامعة بسبب الإضطرابات الإقتصادية والسياسية التي تشهدها. على الرغم من أن هناك أمل في أن تعود مصر مرة أخري رائدة للعرب بعد سقوط مبارك، إلا أن استمرار حالة عدم التيقن السياسي والإقتصادي يُظهر أن مثل هذا الدور لا يزال بعيد المنال في الوقت الحالي. على كل حال لم تستطع مصر ان تتوصل إلي طريق ثالث لحل الأزمة بعيدا عن دول الخليج التي تؤيد التدخل العسكري، بينما ظلت دول مثل لبنان وإيران تدعم نظام الأسد. وعلى الرغم من تأييد مصر لجميع القرارات المتعلقة بسوريا، إلا أن عدم قدرة مصر على القيام بدورها بوصفها البلد المضيف لاتفاقيات جامعة الدول العربية، أدى إلى تزايد الدور النشط لدول الخليج في عمليات صنع القرار.

العنصر الوحيد الذي يعقد سياسة الجامعة العربية المألفة من 22 دولة، تجاه سوريا هو الخلافات بين الدول المجاورة التي تتأثر

مباشرة بالأزمة السورية والجهات الفاعلة الإقليمية الأخري. لبنان التي لديها مخاوف من أن تغيير النظام في سوريا سيؤدي الى زعزعة الإستقرار والتوازن العرقي والطائفي الهش الموجود فيها، صوتت ضد عدد من المقترحات بما في ذلك تعليق عضوية سوريا، وفرض عقوبات، وإحالة الأزمة إلى مجلس الأمن الدولي. عند النظر إلى الدور الذي تلعبه سوريا في شؤون لبنان الداخلية وكذلك تأثيرها على حزب الله، فقد يؤثر التغيير في سوريا على لبنان بشكل غير متناسب. ومع ذلك، فان السياسة الداخلية اللبنانية لا تسير في خط متجانس تجاه سوريا. فبينما يدعم حزب الله نظام الأسد، فإن قوى 14 آذار تقف مع المعارضة.

حكومة المالكي في العراق هي أحد داعمي النظام السوري، وإن كان بشكل أقل من نظيرتها اللبنانية. يسير موقف الحكومة العراقية من الأزمة في سوريا بالتوازي مع السياسة الإيرانية. على الرغم من دعوة نوري المالكي للإصلاح، إلا أنه يرى أن المظاهرات في سوريا لعبت دورا سلبيا، وقد رحب المالكي بمبعوث الأسد الرسمي لإنهاء عزلة سوريا، وعارض قرارات جامعة الدول العربية ضد سوريا. كما أغلقت حكومته طرق النقل بين تركيا ودول الخليج المؤيدة لفرض الحظر.

المالكي الذي يؤكد معارضته فرض عقوبات اقتصادية على سوريا، يرى أيضا أن احتمال اندلاع حرب أهلية وتصاعد العنف الطائفي في سوريا سيؤثر بشكل كبير على بلاده. ويرى المراقبون المقربون من الحكومة العراقية أن الصراع الجيوسياسي في المنطقة في مرحلة ما بعد الأسد، سيركز حتما على العراق، مما يعرض أمنه للخطر. وعلاوة على ذلك، تؤكد بغداد عدم قدرتها على استيعاب نحو 1.3 مليون لاجئ عراقي يقيمون حاليا في سوريا عند عودتهم إلى وطنهم. من ناحية أخرى، نجد أن منظور التوازن السياسي العراقي يعتمد على الإستقطاب وقائم على خطوط عرقية وطائفية يمكن أن يؤثر عليها اللاجئون القادمون من سوريا، حيث أن 80 في المئة منهم من بغداد وغالبيتهم من السنة، حيث تبلغ نسبة السنة منهم نحو 63 في المئة[1].

لذا، بدأت الحكومة العراقية أيضا بالقيام بجهود لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية، أي أنها قامت بدور الوسيط بين سوريا والجامعة العربية لتسهيل إتفاق بعثة المراقبين. وعلى الرغم من هذا، امتنعت حكومة المالكي عن التصويت على تعليق عضوية سورية وصوتت ضد العقوبات التي فرضتها جامعة الدول العربية. ومع ذلك، عند النظر إلى الحالة الراهنة للأزمة الإنسانية، نجد أن العراق تخلى عن نهجه المتناقض مع الإجماع الدولي. فخلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار الداعي إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف في سوريا، صوت العراق لصالح

(1) UNHRC Syria Update, Winter 2010,

القرار، على الرغم من أن إران صوتت ضده وإمتنعت لبنان عن التصويت[1]. حكومة المالكي أعلنت أيضا أنه لا يجوز دعوة بشار الأسد إلى القمة العربية المقرر عقدها في بغداد في أواخر مارس 2012[2].

الخاتمة:

إضطرت جامعة الدول العربية التي إلتزمت الصمت في المراحل الأولى من الأزمة السورية، إلى إتخاذ موقف جاد خوفا من تصاعد وتيرة العنف وإنتشاره إلى البلدان المجاورة. وقررت الجامعة أن تنتهج سياسة تأخذ بعين الإعتبار الموقف التركي من حيث المحاولات الإقليمية والمساعدة الدولية لحل الأزمة، وشرعت في إتخاذ بعض الخطوات بسبب الضغوط التي مارستها عدد من الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن سياسة الجامعة تجاه سوريا قد جاءت بردود أفعال متباينة، إلا أنها لاقت دعما من الجهات الفاعلة الدولية.

يقر العديد من المراقبين أن أي تدخل خارجي لحل الأزمة السورية قد يؤدي إلى ردود أفعال عكسية. ومن غير المرجح أيضا الإدعاء بأن إدارة أوباما، التي انسحبت بالفعل من العراق وتعتزم الإنسحاب من أفغانستان بحلول نهاية عام 2014، قد تتدخل في سوريا. كما أن الدول الأوروبية تواجه تحديات إقتصادية كبيرة وغير مستعدة لتحمل عبء التدخل. ورغم أن القادة الأوروبيين رحبوا بإقتراح جامعة الدول العربية لإرسال قوة حفظ سلام مشتركة من الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا، إلا أنهم أعربوا عن معارضتهم للتدخل الأجنبي. في هذا السياق، يمكن القول أن ما قامت به جامعة الدول العربية من جهود من أجل إيجاد حل للأزمة السورية لاقى ترحيبا في الغرب.

إن رغبة جامعة الدول العربية في لعب دور فاعل تجاه الأزمة في سوريا يعد أمرا هاما بالنسبة لروسيا والصين، حيث أن هذا يمنع حدوث تدخل دولي.

من ناحية أخرى، فإن رغبة جامعة الدول العربية في لعب دور فاعل تجاه الأزمة في سوريا يعد أمرا هاما بالنسبة لروسيا والصين، حيث أن هذا يمنع حدوث تدخل دولي. وعلى الرغم من أن الحكومات الروسية والصينية لا تدعم سياسة الجامعة تجاه سوريا حتى الآن، إلا أنهما يرغبان في التوصل إلى حل سلمي. ما قامت به تركيا من جهود لمعالجة الأزمة على الصعيد الإقليمي، شجع ودعم جامعة الدول العربية لإتخاذ خطوات جادة تجاه الأزمة السورية.

ومع ذلك، فشلت جهود جامعة الدول العربية في صياغة موقف إقليمي موحد بشأن

(1) General Assembly adpots resolution condemning <widespread and systematic> Human Rights violations by Syrian Authorities, UN, 165 February 2012, http://www.un.org/News/Press/docs//2012/ga11207.doc.htm.

(2) El Irak: Suriye leyset meduvve li huzur'il gımmeti'l Arabiyyeti fi Bagdad, Rusya'l Youm, 25 February 2012, http://arabic.rt.com/news_all_news/news/579372/.

قضايا المنطقة. فقد أدت العلاقات المعقدة بين الدول الأعضاء والجهات الخارجية التي لها مصالح متضاربة في المنطقة إلى حرمان الجامعة من آليات صنع القرارات الفاعلة، مما أثار الشكوك بأن قرارات الجامعة كانت عرضة للتأثيرات الخارجية. فصعوبة التعامل مع الجانب الأمني للقضايا الإقليمية، جعل الخيارات المختلفة بما في ذلك التدخل العسكري والعقوبات مطروحة دائما على الطاولة. ونظرا لنقص الخبرة التي يعاني منها العالم العربي في هذا المجال، فقد كانت قدرة الجامعة على صياغة السياسات محدودة جدا.

من ناحية أخرى، لفت الربيع العربي الإنتباه إلى المطالب الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان التي تعتبر غريبة على جامعة الدول العربية. كما أن حقيقة أن معظم الدول الأعضاء لا تخضع لأنظمة حكم قائمة على المشاركة السياسية، مثل تحديا أمام جامعة الدول العربية في الإستجابة لمطالب الشعوب بالديمقراطية، لا سيما عند إندلاع المظاهرات المؤيدة للديمقراطية كما هو الحال في سوريا. وبالطبع فإن البلدان التي تشهد عملية التحول الديمقراطي مثل مصر وليبيا وتونس والعراق سوف تضيف إلى التفاوت والتنوع الكبير بين الدول الأعضاء في الجامعة. ومع أن هذا التحول سيعزز من التجربة الديمقراطية في الجامعة، إلا أنه سيجعل من الصعب على الأنظمة الملكية المتصلبة تجاهل الرأي العام[1].

(1) Marc Lynch, "Making the Arab League Matter", ***Foreign Policy***, 8 April 2012.